

مأسسة مبدأ المساواة ضمن ميزانيّة الدولة: الأسس والأساليب

إدماج مبدأ المساواة في التنمية

- تهدف مقارنة إدماج مبدأ المساواة صلب مسار التنمية إلى بلوغ أهداف المساواة بين الرجال والنساء والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ النساء والفتيات.
- يعتبر إدماج مبدأ المساواة في التنمية الاستراتيجية المعترف بها دوليًا لتحقيق المساواة بين الجنسين.



ما هي الميزانيّة المراعية لمبدأ المساواة؟

- "هي طريقة للتبثت إلى أيّ مدى يتمّ تحويل النفقات العموميّة نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين أو مدى الاقتراب من هذا الهدف".
- **ليست ميزانيات خاصة بالنساء**، بل هي إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الميزانيات التي تهدف لتحقيق التنمية لكلا الجنسين.
- **أداة لتحليل مخصصات الميزانية والنفقات العموميّة** وفق مبدأ المساواة يمكن استخدامها لاحقاً للدعوة إلى إعادة توزيع مخصصات الميزانيّة من أجل تحسين الاستجابة لأولويات النساء والرّجال.

ما هي الميزانيّة المراعية لمبدأ المساواة؟

- لا تعتبر هدفا في حدّ ذاته بل هي وسيلة لتحقيق غاية المساواة المنصوص عليها بالمعاهدات والمواثيق الدولية. وهي وسيلة تمكّن من وضع آليات في إطار مقارنة شاملة للقضاء على كل أشكال التمييز ضدّ النساء وخاصة منها التمييز الاقتصادي والاجتماعي.
- لا يتعلق الأمر بالترفيح في النفقات الجمليّة في ميزانيّة الدولة بل بوضع أولويات جديدة تتلاءم مع أهداف المساواة والقضاء على التمييز ضد النساء.
- إعادة صياغة وتوجيه البرامج والسياسات العموميّة من الداخل لتوظيفها لأهداف التنمية والمساواة.

أهداف الميزانية المراعية لمبدأ المساواة

تحديد النفقات الموجهة للنوع
الاجتماعي وتقييم أثرها في الكفاءة
الاقتصادية والاجتماعية للسياسات
العمومية وفي التنمية وتحديد العلاقة
بين هذه النفقات وتحقيق المساواة

التحقق من فعالية وكفاءة تمويل
المساواة من خلال التثبت من مدى
رصد النفقات الكافية في الميزانية
للتقليص من الفوارق بين الرجال
والنساء وتحقيق التنمية المستدامة

إدماج مبدأ المساواة في السياسات
والبرامج العمومية بما يضمن تكريس
المبادئ الدستورية في مجال تعزيز
المساواة بين الرجل والمرأة من خلال
مأسسة مبدأ المساواة ودعم التمكين
الاقتصادي للمرأة والتصدي للعنف
المبني على النوع الاجتماعي

إيجابيات الميزانية المراعية لمبدأ المساواة

الكفاءة
الاقتصادية
والاجتماعية

تصوّر جديد
للسياسات
العمومية

تطبيق المبادئ
الدستورية
والمعاهدات
الدولية

تقليص
الفوارق
وتمويل
المساواة

• التحقق من أنّ الاعتمادات قد بلغت فعلا
للفئات المستهدفة ومن حصول تحسّن في مجال
التقليص من الفوارق بين الرجال والنساء.

• بمتابعة مؤشرات النوع الاجتماعي المضمّنة
بالميزانية، يمكن التأكّد من أنّه قد تم فعلا تمويل
المساواة.

مراحل الميزانية المراعية لمبدأ المساواة

المرحلة الأولى: تصنيف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات وفق معيار النوع الاجتماعي

المرحلة الثانية: تبويب النفقات المرصودة في الميزانية للنوع الاجتماعي وفق ثلاثة أصناف

المرحلة الثالثة: تجميع النفقات الموجّهة للنوع الاجتماعي

المرحلة الرابعة: تصميم الميزانية المراعية لمبدأ المساواة

المرحلة الخامسة: إعداد تقرير حول أداء الميزانية المراعية لمبدأ المساواة

ركائز النظام القانوني الملائم

وضع إطار قانوني مطابق للاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة التي كرّست المساواة بين المرأة والرجل خاصّة منها اتفاقية سيداو وأهداف التنمية المستدامة 2030 ومنهاج عمل بيجين.

مقاربة شاملة لمراجعة كافّة القوانين الصادرة قبل دستور 2014 بهدف ملاءمتها لمقتضيات الدستور نحو إدراج تدابير إيجابيّة لصالح النساء ووضع قوانين تطبيقية جديدة للضمانات والحقوق التي وردت بالدستور لإكسابها بعدا عمليًا وواقعيًا.

ملاءمة الإطار القانوني المنظم للميزانية



الإطار المؤسسي للملائم

